لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:
معضلة الميتافيرس

بقلم: طلال أبو غزالة

لقد ناقشت في الماضي المعضلة التي قد تنتج عن الدعوات لإنشاء الميتافيرس، أي تدعيم لعوالمنا المادية من خلال تقنية الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإنشاء واقع جديد يعيش فيه الجميع. ففي حين أن فكرة الواقع المعزز بشكل عام لها مزاياها، يبدو أن الحوار الحالي حولها تهيمن عليه تطلعات ورؤية مارك زوكربيرج لما يجب أن يشمله مستقبلنا الرقمي على وجه التحديد. فقد أنشأ زوكربيرج العلامة التجارية الجديدة «ميتا»، وتعهد بإنفاق ١٠ مليارات دولار أميركي لبناء نسخته من الميتافيرس مدعياً أن «ميتا» ستطور أسرع كمبيوتر خارق في العالم يعتمد على الذكاء الاصطناعي.

إن مخاوفي بشأن هذا الأمر متعددة الجوانب، بما في ذلك المخاطر التي حددتها ابنتي جمانة، المبتكرة وصاحبة براءات الاختراع والكاتبة المتخصصة في التكنولوجيا ومؤسسة منظمة Pivot For Humanity غير الربحية، في مقال نشرته على موقع Medium.com.

في المقال، سلطت جمانة الضوء على أن الميتافيرس الذي يُنشئه زوكربيرج سيحول الحياة إلى لعبة، مما سيشجع الإدمان على هذا العالم الجديد. لسوء الحظ، ولكن كما هو متوقع، فإن التظاهر بأن حياتنا في المنزل، وعلاقاتنا، وعملنا وكل شيء آخر مجرد لعبة سيؤدي حتماً إلى الانفصال عن الواقع، مما يترك كلاً منا يعيش في الميتافيرس الخاص به، والمخصص بالكامل لعاداته، وما يحبه، وصفحاته الشخصية على الإنترنت.

إن انغماس الأفراد في نسختهم الغامرة من الميتافيرس سيؤدي إلى أسئلة وجودية جدية حول الوجود البشري، والأعراف الاجتماعية والمجتمعية ومفهوم المجتمع ذاته. إذا كان الجميع سيعلقون في الميتافيرس الخاص بهم في حالة تشبه «الغيبوبة»، فهل ستكون الأجيال المستقبلية، «مدمنة الميتافيرس»، قادرة على التعامل مع مواقف الحياة الواقعية، بل أبسط الأشياء مثل التخلص من القمامة؟

تناقش جمانة ترويج الميتافيرس لمفهوم يسمى البُعد الزمني، فوفقاً لها:

«البُعد الزمني، كفلسفة، ينص أساساً على أن الشيء الوحيد المهم هو الحفاظ على استمرارية الجنس البشري – وليس بقاءه فقط، بل استمراره في التقدم... البُعد الزمني يقلل من شأن الأخطار الحقيقية والحالية، ويرفض المستقبل المنظور، ويقلل من شأن أي شيء ليس مروعاً حرفياً باعتباره مجرد مطب على طريق المستقبل الأكثر تطوراً».

هذا احتمال مخيف حقاً، حيث يتمثل الهدف في إبقاء الناس «على قيد الحياة فقط» حتى يتمكنوا من مواصلة وجودهم في الميتافيرس، بدلاً من عيش حياة كاملة كبشر في العالم الحقيقي والتعامل مع التحديات التي تشكل تهديداً حقيقياً لوجودنا، بما في ذلك الميتافيرس نفسه!

لا يوجد سبب يحول دون تحويل الميتافيرس إلى مكان إيجابي ليكون امتداداً لواقعنا، ولكن يجب القيام بذلك الآن باستخدام التفكير المتعمد مع تدخلات من شركات التكنولوجيا والهيئات التنظيمية في أثناء تطويره الأولي؛ وألا يترك شيء للأهواء أو المصادفات.

إن الميتافيرس قادم لا محالة، وعلينا التأكد من أنه مبني بطريقة تعاونية بحيث لا تهيمن عليه رؤية متحيزة لشخص واحد، ولا يتسبب في مزيد من الانقسامات، وأن يكون بيئة صحية ومنظمة لها حدود معينة لمساءلة المطورين والمالكين عن سلامة الأشخاص داخل البيئات الرقمية التي يقدمونها.

على هذا الأفق، أعتقد أنه من المهم توحيد جهود الشركات العاملة في هذا الفضاء معاً لتطوير ميتافيرس متكامل، وليس مساحات منفصلة؛ فالتعاون أفضل من العمل المنفرد، وهو أمر قد يخفف من بعض الآثار السيئة التي قد تسببها الرؤية المنغلقة لشخص واحد فقط.

مع وجود متخصصين في التكنولوجيا صريحين مثل جمانة، أعتقد أن مستقبل الإنترنت والميتافيرس وغيرها من التقنيات في أيد أمينة.

الإسراع بإنجاز أنظمة الحوافز الخاصة بكل وزارة

مجلس الوزراء يقر خطة وزارة الإعلام في مجال إدارة وسائل التواصل الاجتماعي وتطوير واقع الإعلام الإلكتروني

| هناء غانم

قرارات مهمة ناقشها مجلس الوزراء تتعلق بالواقع المعيشي والخدمي، حيث أكد المجلس في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس ضرورة الإسراع بإنجاز أنظمة الحوافز الخاصة بكل وزارة وفق معايير وأسس واضحة تنعكس بشكل مباشر وإيجابي على تحسين الواقع المعيشي للعاملين في مختلف مواقع العمل والإنتاج، باعتبار تطبيق أنظمة الحوافز إحدى أولويات عمل الحكومة.

كما وافق المجلس على منح المؤسسة العامة للدواجن سلفة مالية بقيمة ٨ مليارات ليرة سورية بما يمكنها من تأمين مستلزمات زيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير واقع العمل والتدخل الإيجابي في الأسواق من خلال الإسهام بتوفير الفروج والبيض بأسعار مناسبة قدر الإمكان.

وفي هذا الإطار قال المدير العام للمؤسسة العامة للدواجن سامي أبو الدان لـ«الوطن»: إن المؤسسة قدمت برنامج عمل لطريقة إعادة استثمار كل المنشآت العائدة للمؤسسة والتي يبلغ عددها ٨ منشآت تعمل بحدود ٤٠ بالمئة لعدم توافر السيولة المالية الكافية ولكن بعد الدعم المقدم من الحكومة بمنح المؤسسة سلفة مالية سوف يتم رفع الطاقة الإنتاجية لكل المنشآت التابعة للمؤسسة ولكل الخطوط إلى ٨٥ بالمئة سواء لصوص الفروج وبيض المائدة وأمهات البياضة أم غيرها الأمر الذي يسهم في حل جزء مهم من أزمة قطاع الدواجن وتوفير المادة في الأسواق بأسعار أفضل.

> مدير عام الدواجن لـ«الوطن»: منحة ٨ مليارات ليرة للمؤسسة سترفع الطاقة الإنتاجية إلى ٨٥ بالمئة

وفي سياق متصل أكد المجلس ضرورة تأمين مستلزمات زراعة محصول القمح للموسم القادم من بذار وأسمدة ومحروقات للري وزراعة أكبر مساحة ممكنة في جميع المناطق الملائمة باعتباره أساس الأمن الغذائي، وجدد التأكيد على الجهات المعنية المتابعة اليومية على أرض الواقع لتنفيذ الخطة الحكومية لتسويق محصولي الحمضيات والزيتون بانسيابية وتأمين حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض وتقديم كل الدعم للمزارعين.. وشدد المجلس على زيادة الكميات المنتجة من الغاز المنزلي مع قدوم فصل الشتاء وبذل المزيد من الجهود لإصلاح أي منشآت متضررة وتعزيز الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية بما ينعكس إيجابا على واقع توليد الطاقة الكهربائية، وأكد ضرورة تعزيز الكميات الموزعة من مازوت التدفئة وإعطاء المناطق الباردة الأولوية في التوزيع.

ودعا المهندس عرنوس المستثمرين من داخل سورية وخارجها للاستثمار بقطاع الطاقة الكهربائية في مجال التوليد والإنتاج والتوسع بمشروعات الطاقة المتجددة وذلك بعد صدور القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٢٢ الذي يهدف إلى تشجيع ودعم إنتاج الكهرباء عبر الطاقات التقليدية والمتجددة وطلب من المحافظين حصر أملاك الدولة في كل محافظة ووضع رؤية متكاملة لتطوير واقع هذه الأملاك من النواحي الزراعية والاستثمارية ومنع التعديات عليها.

وأقر المجلس خطة وزارة الإعلام في مجال إدارة وسائل التواصل الاجتماعي والإسراع بإنجاز قانون الإعلام الجديد وتطوير واقع الإعلام الالكتروني، وأكد أهمية وضع إستراتيجية واضحة لعمل وزارة الإعلام لجهة التعاطي مع الإعلام الالكتروني بكل وسائله ومنصاته وضرورة تنشيط وتعزيز عمل المكاتب الإعلامية في الوزارات والمؤسسات وتطوير آليات عملها لناحية الأدوات والكوادر وتقديم التسهيلات للعاملين بالإعلام لجهة الحصول على المعلومة الموثوقة من مصادرها.

واطلع المجلس إلى عرض حول واقع وآفاق زراعة النخيل والإجراءات اللازمة لزيادة المساحات المزروعة والنوعية والإنتاجية والتوسع بإنتاج الفراس وتحديد المساحات القابلة لزراعة النخيل، حيث تم التأكيد على أهمية وجود إستراتيجية للتوسع بزراعة النخيل لدوره الأساسي بالأمن الغذائي. وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل بعض مواد القانون رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٦ الخاص بحماية أراضي البادية بما يضمن الحفاظ على أراضي البادية من التدهور ومنع التعديات عليها، حرصاً على تعزيز مقومات الأمن البيئي والاستثمار والاستثمارية ومنع التعديات عليها.

وأقر المجلس خطة وزارة الإعلام في مجال إدارة وسائل التواصل الاجتماعي والإسراع بإنجاز قانون الإعلام الجديد وتطوير واقع الإعلام الالكتروني، وأكد

قريباً.. التجاري يطلق قرض «جريح وطن» بلا كفلاء

١٠٠ مليار ليرة قروض شخصية منحها «التجاري» لـ١٨ ألف مقترضاً في عامين

| عبد الهادي شباط

كشف مدير التسليف في المصرف التجاري السوري بلال عابدين لـ«الوطن» عن منح ١٨ ألف قرض شخصي منذ إطلاق هذا المنتج مع نهاية عام ٢٠٢٠ (خلال عامين) بكتلة مالية تجاوزت ١٠٠ مليار ليرة.

وبين عابدين أن سقف هذا المنتج (القرض الشخصي لدى التجاري السوري) هو ٢٥ مليون ليرة يمنح حتى ١٠ ملايين ليرة بكفالة شخصية وبسقف ٢٥ مليون ليرة بضمانة عقارية حيث يحدد سقف القرض الممكن الحصول عليه من قبل الأفراد بحسب دخلهم الشهري حيث يتم اقتطاع ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري للأشخاص العاديين بينما يمكن اقتطاع حتى ٦٠ بالمئة من الأجور الشهرية للعسكريين والعاملين في قوى الأمن الداخلي إضافة لاحتساب التعويضات الثابتة لهم بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وقدر عابدين القسط الشهري لمن حصل على سقف القرض ٢٥ مليون ليرة لمدة ١٠ سنوات بنحو ٤٠٠ ألف ليرة وينخفض لنحو ٣٧٠ ألف ليرة شهرياً للعسكريين وقوى الأمن الداخلي وذلك تبعاً لمعدل الفائدة حيث يتم احتساب سعر فائدة بمعدل ١٥,٥ بالمئة للقروض الشخصية (للأشخاص المدنيين) بينما يتم تخفيض معدل الفائدة للعسكريين وقوى الأمن الداخلي وفق الامتيازات التي منحها التجاري السوري لهم حيث تم تخفيض معدل الفائدة لهم حتى ١٣ بالمئة وهو ما يسهم في تخفيض القسط الشهري.

وكان مدير عام التجاري السوري صرح أن المصرف يدرس إطلاق قرض جريح وطن خلال أيام قليلة بمزايا تفضيلية وتنافسية. وهو ما سيمكّن كل حامل بطاقة «جريح وطن» من الحصول على قرض شخصي يسقف ٥ ملايين ليرة بضمانة الراتب وكفالة وثيقة التأمين، أي بلا كفلاء، وقرض آخر يسقف ٢٥ مليون ليرة بضمانة عقارية تغطي ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض ولمدة ١٠ سنوات.

وأنه يمكن للراغب في الحصول على القرض، حسب التعليمات التنفيذية التي أعدها المصرف، إضافة شريك تسديد واحد بهدف زيادة مبلغ القرض من خلال زيادة مصادر الدخل (مصدر السداد الذي يتم احتساب قيمة القرض بالاستناد إليه) بحيث تكون نسبة توزيع القسط بين المقترض وشريك التسديد ٢٠ بالمئة حداً أدنى للمقترض و٨٠ بالمئة حداً أعلى لشريك التسديد. ويجب على شريك التسديد أن يكون موظفاً في إحدى مؤسسات القطاع العام «بصفة مثبت» مضى على خدمته سنة كاملة، أو موظفاً في القطاع الخاص مسجلاً بالتأمينات الاجتماعية لمدة خمس سنوات متواصلة، أو من أصحاب المنشآت والفعاليات والمهن الحرة حاصلاً على سجل تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي ممنوح منذ مدة لا تقل عن سنة واحدة، ويمكن أيضاً لشريك التسديد أن يكون من أصحاب المهن العلمية منتسباً لإحدى النقابات، أو من أصحاب التراخيص الإدارية، ومن العسكريين والمدنيين أيضاً التابعين لوزارة الدفاع، أو أن يكون شريكاً في شركة تضامن أو توصية أو محدودة المسؤولية.

«دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار»

كنعان: ما تمت تهيئته لتشجيع الاستثمار سابقاً دمرته الأزمة وتعارض القوانين يعرقل الاستثمار

| جلنار العلي

قال الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان خلال محاضرة أقامها أول أمس بعنوان «دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار» في المركز الثقافي بأبو رمانة: «يعد الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، لذلك قامت سورية بتهيئة بعض المتطلبات التي يحتاجها تشجيع الاستثمار، ومنها إقامة بعض مشاريع البنية التحتية من طرقات وجسور ومدن الصناعية إضافة إلى الماء والكهرباء والاتصالات قبل حلول الأزمة».

وأشار كنعان إلى أن سورية كانت بحاجة إلى مدن حرفية في المناطق والمدن المتوسطة، إلا أن الأزمة أثرت بشكل مباشر في هذه البنية التي تضررت في أكثر المدن وتأثر قطاع الكهرباء ما أضطر الصناعيين إلى تأمين هذه الخدمة بشكل خاص وشراء المحروقات بأسعار مرتفعة، الأمر الذي انعكس بدوره على تكاليف الإنتاج، إضافة إلى أن تكاليف شراء الأرض الصناعية ما زالت مرتفعة مقارنة مع دول أخرى لذلك يجب تخفيض تكاليف شراء الأراضي أو تأجيرها للصناعيين.

وتابع كنعان: «ناهيك عن إجراءات الترخيص التي ما زالت تأخذ وقتاً طويلاً رغم وجود النافذة الواحدة في المدن الصناعية لأن كل جهة تحتاج للعودة إلى الوزارة المختصة للحصول على الموافقة.

وفي سياق متصل، اعتبر كنعان أن الإجراءات القانونية وتعارض القوانين من شأنها أن تعرقل وتوقف الاستثمار وعلى الرغم من أن سورية عاشت قبل الأزمة ثورة تشريعية بتعديل الأنظمة والقوانين، لكنها لم تجذب الاستثمارات نتيجة استمرار التضارب بين القوانين، حيث إن إجراءات الاستثمار لا تزال مطلوبة من عدة وزارات على الرغم من وجود النافذة الواحدة، إضافة إلى أن سورية مازالت تعمل بالضريبة النوعية على الدخل وبذلك كل مستثمر يجب أن يخضع ضريبياً لعدة دوائر مالية، معتبراً أن هذه الإجراءات والقوانين والأنظمة تدفع المكلف للتهرب الضريبي.

وتطرق كنعان إلى السياسة النقدية المتبعة في سورية، حيث يحدد المصرف المركزي حجم القروض والقطاعات المستفيدة من هذه القروض، هذا ما يعرقل حركة المصارف في منح القروض، موضحاً أنه في الوقت الذي تعاني فيه المصارف من زيادة حجم الودائع، يتم بالمقابل تحديد حجم الإقراض والسحوبات، فمن يحصل على قرض لا يحق له سحب أكثر من خمسة ملايين يومياً.

واقترح كنعان جملة أسس يجب التركيز عليها من ضمنها دعم القطاع الزراعي لكي يزود الاقتصاد بالمواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، إضافة إلى دعم القطاع الحرفي الصغير لإعادة إحيائه ودعم القطاع الصناعي باعتباره دينامو النمو الاقتصادي في كل بلد.

وفي سياق آخر، بين كنعان أن المصرف المركزي ركز جُل اهتمامه على تقييد سعر الصرف في أدنى الحدود والسماح للأسعار بالصعود بغض النظر عن تكاليف السلع وسعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى تجميد الحركة الصناعية والتجارية للحفاظ على سعر الصرف مستقر، إضافة إلى عدم استخدام سعر الفائدة لمعالجة حالة التضخم، حيث يتم إبقاؤه منخفضاً بحجة تشجيع الاستثمار، كما رفع المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني على المصارف حيث إن إجراءات الاستثمار لا تزال مطلوبة من عدة وزارات على الرغم من وجود النافذة الواحدة، إضافة إلى أن سورية مازالت تعمل بالضريبة النوعية على الدخل وبذلك كل مستثمر يجب أن يخضع ضريبياً لعدة دوائر مالية، معتبراً أن هذه الإجراءات والقوانين والأنظمة تدفع المكلف للتهرب الضريبي.

وتطرق كنعان إلى السياسة النقدية المتبعة في سورية، حيث يحدد المصرف المركزي حجم القروض والقطاعات المستفيدة من هذه القروض، هذا ما يعرقل حركة المصارف في منح القروض، موضحاً أنه في الوقت الذي تعاني فيه المصارف من زيادة حجم الودائع، يتم بالمقابل تحديد حجم الإقراض والسحوبات، فمن يحصل على قرض لا يحق له سحب أكثر من خمسة ملايين يومياً.

واقترح كنعان جملة أسس يجب التركيز عليها من ضمنها دعم القطاع الزراعي لكي يزود الاقتصاد بالمواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، إضافة إلى دعم القطاع

الرغم من أنها مصدر تمويل مهم للاستثمارات ناهيك عن تقييد القروض وهو أخطر عمل على الاستثمارات قام به المصرف المركزي خلال الأزمة على حسب تعبيره، إضافة إلى القيود التي فرضها المصرف على المصارف، ما أدى إلى تجميد العمل المصرفي ونقل الجزء الأكبر من عمل المصارف إلى شركات الصرافة واستناداً إلى ذلك ضغطت المصارف الخاصة قروضها إلى أدنى حد، أما المصارف العامة فقد توقفت خلال الأزمة حتى عام ٢٠١٨..

واعتبر كنعان أن تقييد السحوبات اليومية إلى ١,٥ مليون ليرة للمودعين، وللمقترضين إلى ٥ ملايين أي إن مبلغ ١٥٥ مليون ليرة يحتاج إلى ٣١ يوماً، متسائلاً كيف يدفع المستثمر ثمن الآلات، إضافة إلى أن تمويل شراء المواد الأولية المستوردة عن طريق شركات الصرافة، فلماذا لا يكون ذلك عبر المصارف وبالتسهيلات الائتمانية من حسابات المستثمر الخارجية في مثل هذه الظروف التي تعاني فيها سورية من نقص في القطع الأجنبي؟

وأشار كنعان إلى دور الأجهزة الضريبية في تشجيع الاستثمار، حيث يجب أن تركز السياسة المالية على عدة إجراءات أولها الإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات للاستثمارات والإعفاءات الجمركية للآلات المستوردة للاستثمارات الجديدة، وإعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية لهدف دعم الإنتاج وتحفيز المستثمرين على زيادة الإنتاج الوطني.

وتابع: «إضافة إلى ضرورة اتخاذ إجراء بإعفاء المصنع أو المنشأة من ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي وفرضها على المتجر بدلاً من فرضها على الصناعي، وزيادة حجم الإعفاء للصناعات التصديرية لأنها تساهم في جذب القطع الأجنبي اللازم لدعم العملة الوطنية»، معتبراً أنها في حال تم اتخاذ هذه الإجراءات فإن الصناعة ستبدأ بعد خمس سنوات برد الجميل ما سينعكس على الخزينة.

وأيضاً ساهمت الأسواق المالية وما زالت تساهم في الاستثمار الحقيقي بدلاً من المضاربة، بحسب كنعان، حيث يوجد في سورية حالياً ٢٧ شركة مساهمة، معتبراً أنه كلما ازداد تأسيس شركات مساهمة ازداد حجم الاستثمار الصناعي أو الزراعي، وكلما تطورت سوق المال يزداد تأسيس الشركات المساهمة التي تجمع المدخرات الوطنية وتدخل قطاع الإنتاج والخدمات، كاشفاً أن قيمة سوق دمشق للأوراق المالية تعادل ٣٥ تريليون ليرة.

وفي ختام المحاضرة قدم كنعان عدداً من التوصيات والمقترحات المستفادة من تجارب دول أخرى، أهمها تشجيع الاستثمار الصناعي والحرفي بأشكال عديدة من خلال تحديد سعر الصرف بشكل تدريجي وعدم تقديم الحماية والدعم له لأن الأسعار تتحدد استناداً للسعر الحقيقي وليس المدعوم، وتشجيع القروض المصرفية للقطاعات الصناعية والحرفية، وتشجيع استيراد المواد اللازمة للصناعة بهدف تشغيل الورشات والحرف والمشاريع الكبيرة، إضافة إلى استخدام مصارف ظل للتخفيف من آثار العقوبات المفروضة على سورية أو شركات ظل في الدول المجاورة، وتشجيع الصادرات بهدف زيادة الإنتاج المحلي، وتشجيع تأسيس شركات مساهمة مغفلة كقاعدة ملايين جدد تكون إدارتها من الخبراء والمتخصصين لتستطيع تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة، متابعاً: «كما أقترح تشجيع الاستثمار الزراعي من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج، وتحرير الاستيراد من خلال السماح للتجار للقيام بهذا الدور بدلاً من شركات محددة احتكارية ترفع الأسعار وتشوه الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضرورة زيادة الأجور بهدف زيادة القدرة الاستهلاكية للمواطنين لاستهلاك السلع وزيادة حجم التصنيع».

- ضرورة دعم القطاع الحرفي الصغير باعتباره دينامو النمو الاقتصادي
- سياسات المركزي لتقييد سعر الصرف أدت إلى تجميد الحركة الصناعية والتجارية
- الإجراءات والقوانين الحالية تدفع المكلف للتهرب الضريبي

في حلب المعامل تعود كماً وكيفاً للإنتاج

عجمان: لـ«الوطن»: ٨١٥ منشأة صناعية تباشر العمل في حلب و٢٠٠ أخرى بالمراحل الأخيرة

| هناء غانم

أكد مدير المدن الصناعية بحلب، حازم عجمان، أن المؤشرات الاقتصادية بتصاعد مستمر ولم تتراجع رغم الظروف الاقتصادية عالمياً ومحلياً، موضحاً أن عدد المنشآت الصناعية التي عادت للإنتاج بلغ نحو ٨١٥ منشأة ٥٠ بالمئة منها عادت للإنتاج بعد ترميمها كما أن الكهرباء عادت إلى منطقة الشيخ نجار على مدار ٢٤ ساعة والمياه كذلك، موضحاً أن هناك نوعين من المياه سواء الصالحة للشرب أو المياه التي تؤمن احتياجات الصناعات التي يتطلب عملها وجود مياه، أي إنه تمت إعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية للمياه والكهرباء والصرف الصحي والحدائق وغيرها في المدينة الصناعية.

وبين عجمان أن البيئة الاستثمارية اليوم بالمنطقة الصناعية مثالية وتستقطب في المراحل الأخيرة للدخول في الإنتاج.

وأضاف: إن ما يشجع على ذلك أن الكهرباء عادت إلى منطقة الشيخ نجار على مدار ٢٤ ساعة والمياه كذلك، موضحاً أن هناك نوعين من المياه سواء الصالحة للشرب أو المياه التي تؤمن احتياجات الصناعات التي يتطلب عملها وجود مياه، أي إنه تمت إعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية للمياه والكهرباء والصرف الصحي والحدائق وغيرها في المدينة الصناعية.

وبين عجمان أن البيئة الاستثمارية اليوم بالمنطقة الصناعية مثالية وتستقطب الاستثمارات، مشيراً إلى أن هناك العديد من المزايا التي تشجع على الاستثمار سواء الرعاية الحكومية أو تأمين مستلزمات الإنتاج لكونها منطقة صناعية مختصة والأهم أن المنطقة اليوم تستقطب عمالة وتؤمن ٤٥ ألف فرصة عمل على شقين منها عمالة للصناعة والمنشآت وعمالة لإعادة البناء والترميم، ولدينا اليوم ٦ آلاف مقسم صناعي.

في سياق متصل أظهر التقرير الصادر عن مدير الصناعة بحلب المهندس سامر عودة أن نحو ٣٨٢ منشأة صناعية وحرفية جديدة أقلعت بالعمل خلال النصف الأول من ٢٠٢٢/١٥ب الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء والذي حدد بموجبه الشروط الواجب توافرها وتشمل المنشآت الصناعية التي تعتمد على المنتجات الزراعية ومنها مطاحن الحبوب واستخراج زيت العرجون ومعارض الزيتون ومعامل الألبان والأجبان وغيرها. وأكد أن المديرية تواصل عملها لتأمين ما يلزم لإعادة عجلة الصناعة والإنتاج لمحافظة حلب التي تشهد وتيرة متسارعة في عودة الصناعة الحلبية المتميزة التي تشكل ركيزة مهمة في الاقتصاد الوطني.